بالتسوية ، اثناء كلامنا الان ، ما يفهمه الناس العاديون ، انسحاب مقابل اعتراف · انسحاب من المناطق التي احتلت عام ١٩٦٧ ، مقابل اعتراف الدول العربية بشرعية وجود الكيان الصهيوني · وهذه التسوية ، قائمة بشكل او بأخر، على قرار مجلس الامن ٢٤٢ ، وهي لا تتناقض مع شعار ازالة آثار العدوان الذي طرح بعد حرب ١٩٦٧ ·

تحل هذه التسوية ، على المستوى النظري ، عقدة الاعتراف بشرعية الكيان · وهذا انجاز يجب عدم الاستهانة به ، رغم انه ، وفي الظرف السياسي الراهن ، تبدو هذه المسألة وكأنها معطى طبيعي ·

سوف تحل هذه التسوية ، اذا تمت ، عقدة الاعتراف بشرعية وجود الكيان · لكنها ، ومن وجهة نظر الكيان على الاقل ، تطرح مجموعة مشاكل تتعلق بمقوماته · فهذه التسوية لا تلبي الحد الادنى المطلوب للكيان على الصعيد الجغرافي ، كما انها لا تؤمن بالضرورة متطلباته على الصعيدين السياسي والامني ·

المشكلة الرئيسية ، ان هذه التسوية تأتي والكيان غير مهيأ لها على صعيد مؤسساته الداخلية ، وعلى صعيد انجاز اهدافه من المشروع الصهيوني ·

فالتسوية ، تفترض من الكيان تحديد حدوده الجغرافية والسياسية والبشرية· فهذا التحديد المطلوب ، يأتي **قبل ان يستكمل الكيان تحقيق اهدافه في المستوى الصهيوني الداخلي · وقبل ان ينهي المهمة الموكولة اليه على الصعيد الامبريالي، بالنسبة للمنطقة العربية** · والمهمة الامبريالية للمشروع الصهيوني ، هي ضرب حركة الجماهير العربية المتمثلة بالحركة القومية العربية ، والتي تهدف الى تحقيق الاستقلال والوحدة ·

الكيان يرفض التسوية :

لذلك ، فالكيان يرفض التسوية ، بالمفهوم الذي حددناه · **ويبدو عاجزا عن اتخاذ القرار بشأنها** · الرفض ، واضح ، من خلال تصريحات القيادات الصهيونية ، وثابت ، نتيجة معرفتنا لاهداف المشروع الصهيوني ·

تؤكد تصرفات القيادة السياسية في الكيان ، افتراضنا هذا ، من خلال مواقفها اثناء مسيرة المفاوضات حول التسوية بعد حرب تشرين · ومن خلال الصراع السياسي الداخلي الدائر في الكيان الصهيوني اليوم ·

وفي تقديري ، فان هذا الواقع ، هو الذي يدفع الكيان الى القيام بعرقلة مستمرة لمسيرة التسوية ، طمعا في كسب الوقت ، من اجل انجاز اكبر قدر ممكن من اهدافه الصهيونية والامبريالية في اطار التسوية · لذلك وفي مقابل التسوية